A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/946
25 June 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
الدورة الثانية والخمسون

خطة وأنشطة التفتيش التي تضطلع بها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

أولا - مقدمة

١- يوجـــد مكتـــب المفـــتش العام ضمن المكتب التنفيذي ويقدم المفتش العام تقاريره مباشرة إلى المفوضة السامية. ويقوم المفتش العام أيضا بوظيفة ضابط الاتصال المركزي فيما يتعلق بالتحقيقات في المفوضية، ويضطلع مكتب المفتش العام بوظائف أمانة لجنة الاشراف التي تكفل فعالية استعراض ومتابعة تقارير الاشراف بما في ذلك تقارير مراجعة الحسابات.

٢- ويغطـــي هذا التقرير التطورات التي حدثت في مجالي التفتيش والتحقيقات على مدى الإثني عشر شهرا الماضية، كما يغطي خطط التفتيش في الفترة الباقية من عام ٢٠٠١.

ثانيا - عمليات التفتيش

٣- تزوِّد عمليات التفتيش المفوضة السامية بتقديرات شاملة ومنهجية عن عمليات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، تركز فيها على العوامل، الداخلية والخارجية بالنسبة للمفوضية، التي تعتبر أوثق العوامل صلة باضطلاع المفوضية بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية. وتغطي عمليات التفتيش جميع جوانب العمل الميداني للمفوضية، بما في ذلك الادارة الداخلـــية (اجـــراء مقابلات فردية ذات طابع سري مع جميع الموظفين في كل موقع ميداني)، والعلاقات الخارجية (اجتماعات مع نظراء المفوضية الرئيسيين في الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ومع الدبلوماســـيين، لاستطلاع تقديراتهم لأداء المفوضية وأوجه الضعف والقوة في الفريق القطري)، وآراء اللاجئين، وبوجه عام مدى ملاءمة وفعالية العمليات الميدانية والاجراءات المتخذة لتنفيذها. وبذلك، فإن عمليات التفتيش في

المفوضية السامية تشبه إلى حد كبير عمل المفتشيات في بعض الدوائر الدبلوماسية الوطنية. كما أن عمليات التفتيش تزوِّد المكاتب الميدانية للمفوضية، عند الضرورة، باستعراض مستقل وموضوعي لأداء موظفيها وبرأي آخر بشأن القضايا الصعبة، وبتوصيات تتعلق بتحسين الأوضاع وبالاجراءات الرامية إلى التغلب على القيود؛ وكثيرا ما تستعين في ذلك بأفضل الممارسات أو الحلول التي تم اتباعها في عمليات التفتيش الأخرى.

٤- ويبدأ التحضير لعملية التفتيش قبل الاضطلاع بها بعدة أسابيع، حيث تعقد لفريق العملية في المقر الرئيسي جلسات إحاطة تفصيلية، ويستوفي جميع موظفي الموقع الميداني الاستبيانات السرية الفردية، ويستوفي المكتب الميداني الاستبيان الشامل للعمليات والجوانب الادارية. وتنتهي نفس المهمة بجلسة إحاطة نهائية لكبار موظفي المكتب الميداني وبمناقشة لمشاريع التوصيات. وتعقب ذلك جلسات إحاطة نهائية في المقر الرئيسي وتقديم التقرير والتوصيات إلى المفوضة السامية. وبمجرد أن تعتمد المفوضة السامية التوصيات، يبدأ عمل آلية المتابعة الرسمية لرصد تنفيذ هذه التوصيات.

٥- وللمفوضية مكاتب في نحو ١٢٠ بلدا. وتبعا لحجم العملية المطلوب إخضاعها للتفتيش ولعدد المواقع التي يعمل بها موظفون بالمفوضية، يتألف فريق التفتيش من عدد يتراوح بين اثنين وأربعة موظفين من مكتب المفتش العام؛ ويُلحق بالفريق موظف من دائرة الحماية الدولية له خبرة بقضايا الحماية المتعلقة بالتحديد بالمنطقة المعنية.

٦- وفي عام ٢٠٠٠، قررت المفوضة السامية أن يُسند التفتيش على العمليات الأصغر حجما إلى أقدم مفتش في المكتب بدلا من أن يضطلع بها المفتش العام. وقد أدى ذلك إلى زيادة القدرة على تحقيق هدف تفتيش كل برنامج قطري تنفذه المفوضية، بصفة دورية كل أربع أو خمس سنوات. ولذلك، تعيَّن تنقيح الخطة الأصلية المعتمدة من المفوضة السامية للفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ تنقيحا كبيرا في النصف الثاني من السنة حين تقرر منح الأولوية إلى التحقيقات في اغتيالات موظفي المفوضية في إندونيسيا وغينيا في أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، وبحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠٠١، سيكون التفتيش قد شمل ما مجموعه ١٠٠ بلد منذ عام ١٩٩٥.

٧- وعلى مدى الإثني عشر شهرا الماضية، غطى التفتيش عمليات في أوكرانيا وكينيا (المركز الاقليمي للخدمات والمكتب الفرعي) ولبنان والهند وهولندا واليمن. وخلال الفترة بين ١ حزيران/يونيه و٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، سيُجرى تفتيش على عمليات ميدانية في الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، واكوادور، وبيلاروس، وتونس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا وزمبابوي، وفترويلا، وكولومبيا، والكونغو، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، وناميبيا.

٨- وقُدمت في آب/أغسطس ٢٠٠٠ إلى اللجنة الادارية العليا ملاحظات مستخلصة من عمليات تفتيش حديثة تتعلق بالميدان وبصفة خاصة بالموظفين الوطنيين. وتعرض على الادارة العليا بالمفوضية تحليلات موجزة للنتائج التي يتكرر ورودها والتي تتوصل اليها بعثات التفتيش بغية استخلاص الدروس المستفادة واتخاذ الاجراءات الملائمة. وقد أُعد مؤخرا تقرير عن ملاحظات عمليات التفتيش على مدى الفترة من آذار/مارس ١٩٩٩ إلى آذار/مارس ٢٠٠١ ليعرض على المفوضة السامية وعلى موظفي المفوضية، ويجري إدراجه في الموقع الخاص بالمفوضية على شبكة الانترنت. ويغطي التقرير عددا من المناطق والمسائل التي تؤثر على كل من موظفي المفوضية

وعملـــياتها. وتشمل هذه المسائل تنظيم مركز المكاتب القطرية التابعة للمفوضية خاصة عندما تكون الحكومات المضيفة أطرافا في صكوك دولية و/أو أعضاء في اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي؛ وتشمل كذلك الجوانب الخاصة بتعزيز التنسيق مع النظراء الوطنيين والدوليين، والمسائل المتعلقة بتحسين الادارة الداخلية للمكاتب بما في ذلك اتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير الأمن للموظفين، وبآليات المراقبة.

ثالثا - التحقيقات

٩- يضطلع المفتش العام، بوصفه ضابط الاتصال لأنشطة التحقيقات، بمسؤولية ضمان اجراء التحقيقات في ســـوء التصرف المزعوم أو المشتبه فيه، بما في ذلك سوء استعمال أموال المفوضية أو مواردها أو مرافقها، واساءة استعمال السلطة، والتحرش وغير ذلك من التصرفات غير القانونية أو غير اللائقة التي تمس الموظفين أو الأموال. وخصصـــت لهـــذا الغرض وظيفة منسق التحقيقات. ويُسند إجراء التحقيقات، تبعا لطبيعتها، إلى قسم مراجعة الحســـابات بالمفوضـــية، الـــتابع لمكتب خدمات الإشراف الداخلي، أو قسم التحقيقات التابع لمكتب خدمات الإشـــراف الداخلي، أو باستخدام موارد أخرى. ويسفر ذلك إما عن إحالة القضية لاتخاذ اجراءات جزائية، أو الملاحقة أمام محكمة محلية، أو حفظ القضية اذا تبين أن التهم لا أساس لها من الصحة.

١٠- وخـــلال السنة المنصرمة، أجري ما مجموعه ١٣ تحقيقا، شملت حالات التحرش والسرقة والغش وإفشاء الأســـرار. وبـــناء عـــلى طلب المفوضة السامية، أعطيت الأولوية للتحقيقات في اغتيالات موظفي المفوضية في إندونيســـيا وغينيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقد نُشرت تقارير موجزة عن هذه التحقيقات على الموقع الخاص بالمفوضية في شبكة الانترنت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وتعلقت التحقيقات الرئيسية الأخرى بأخطاء في تحديـــد مركز عدد من اللاجئين وفي عمليات إعادة التوطين. وفي الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، وبسبب محدودية الموارد المخصصة للتحقيقات داخل المفوضية وبسبب تعقيدات اكتنفت الحالة المعنية، طلب المفتش العام من قسم التحقـــيقات الـــتابع لمكتـــب خدمات الاشراف الداخلي اجراء تحقيق في الادعاءات بحدوث مخالفات في مكتب المفوضية في كينيا. وسيعرض التقرير الختامي الذي يعده المحققون على الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعند انتهاء هذا التحقيق، ستجري المفوضية ومكتب خدمات الاشراف الداخلي استعراضا للدروس المستفادة وسيتم بعد ذلك تحديد الاجراءات التي يلزم اتخاذها. وفي غضون ذلك، تعكف المفوضية على إعداد مذكرة تفاهم بشأن التعاون مع قسم التحقيقات التابع لمكتب خدمات الاشراف الداخلي.

١١- وفي عـــام ٢٠٠٠، تعاونت المفوضية تعاونا وثيقا مع وحدة التفتيش المشتركة في إعداد تقريرها المعنون "تعزيـــز مهمة التحقيق في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2000/9)، الذي يمكن الاطلاع عليه في الموقـــع الخـــاص بوحدة التفتيش المشتركة على شبكة الانترنت على العنوان التالي:(www.unsystem.org/jiu). واختتم التقرير استنتاجاته مؤكدا على ضرورة تعزيز وظيفة التحقيق في منظومة الأمم المتحدة.

- - - - -